اللواء الحقوقي حسين علي كمال وكيل وزارة الداخلية للتحقيقات والمعلومات الوطنية:

الحكومة العراقية جادة ومصممة على تطبيق القانون في نينوى

الداخلية يجب ان تكون مستقلة وتعمل لخدمة الشعب العراقي دون تمييز

حاورته: مارلين اويشا

لم يشفع لنا وجود ترتيب مسبق للقاء السيد وكيل وزارة الداخلية لنصل الى مكتبه في الموعد المحدد وهو الحادية عشرة صباحا، فعلى ابواب قلعة وزارته أوقفنا لاكثر من ساعة في انتظار لا نعرف ماذا..! وبعد اتصالات عديدة فرجت اخيرا لنبدأ رحلة جديدة داخل اسوار الوزارة لنمر على اكثر من عشر نقاط تفتيش ترجم افرادها هاجسهم الامني معنا ومع معداتنا، من دون ان ننسى ذكر أن صرامتهم في التفتيش كانت ترافقها ابتسامة ترحيب رفعت من معنوياتنا، وفي الساعة الثانية ظهرا كنا قد وصلنا الى المبنى الضخم الذي يضم مكتب السيد وكيل وزارة الداخلية، وقد بان على فريقنا الاعياء والتعب حاولنا ان لا ينعكس على ادائنا خصوصا ان استقبال ضيفنا لنا كان مميزا واجاباته لاسئلتنا كانت دقيقة وصريحة.

– اهلا وسهلا بك سيادة الوكيل في هذا الحوار..

* اهلا بجريدة بهرا.

– بوصفكم احد المسؤولين عن التحقيقات في الاحداث الاخيرة في الناصرية والبصرة، هل لك ان تطلعنا عن ما اسفرت عنه نتائج تلك التحقيقات؟.

* في الحقيقة في اخر مؤتمر صحفي موجز لما حدث يوم ١٨ /١/ ٢٠٠٨ في الناصرية والبصرة، ان الاحداث بدأت بعدما وردتنا معلومات استخبارية دقيقة عن نية بعض المنحرفين في المحافظتين القيام بهجمات مسلحة على المسيرة التي يقوم بها المواطنين في العاشر من محرم، حيث تم اعلام المحافظات الجنوبية والوسطى كافة بعزم هؤلاء المسلحين المنحرفين لقتل المواطنين الابرياء واستغلال هذه المناسبة الدينية لبث الفرقة بينهم.وأن ما تم الابلاغ عنه حدث فعلا يوم ١٨ /١/ ٢٠٠٨ بعد صلاة الظهر حيث نادى هؤلاء بشعارات دينية تدعو الى ظهور المهدي المنتظر في ذلك اليوم، ولم يكتفوا بذلك بل نزلوا في الشوارع وهاجموا المواطنين وقوات الامن التي كانت على اهبة الاستعداد، فحدثت مواجهة مسلحة في الناصرية اولا، وامتدت بعد ذلك الى مدينة البصرة استشهد على اثرها عدد من ضباطنا البسلاء الذين ضحوا بدمائهم من اجل حماية المواطنين وجرح ايضا عدد اخر من قوات الامن، وتم قتل عدد من المهاجمين هذا النفر الذي خرج عن القانون واعتبر ما يقوم به هو حقوقه، ولكن ما قام به هو خطأ جسيم وتفكير غير صحيح.

– هل تمت اعتقالات في صفوف هؤلاء الذين وصفتهم بالخارجين عن القانون؟.

* نعم.. في الناصرية تم اعتقال رؤوس الفتنة والتحقيقات مستمرة في الموضوع، وكذلك في البصرة تم اعتقال عدد اخر منهم وهم متلبسون بحمل السلاح الثقيل بمختلف انواعه مثل الهاون والدوشكات والـ BKC والاسلحة الرشاشة الاخرى والعبوات وكميات من المال وفي مختلف المناطق مثل البصرة والناصرية والعمارة والكوت وواسط وايضا تم اعتقال بعض منهم في بغداد حيث هرب العدد الاكبر منهم الى المحافظات الاخرى بعد ان انكشفت هوياتهم حيث تم اعتقال بعضهم في فنادق بغداد.

– اين وصلت جهود الوزارة في تطهير هذه المؤسسة من العناصر الدخيلة على الامن؟.

* تطهير وزارة الداخلية من العناصر الدخيلة ليست عملية سهلة وبسيطة كما قد يتصورها البعض، عدد افراد الوزارة تجاوز ٣٥٠ الف منتسب باستثناء اقليم كردستان. هناك خطط طموحة وكبيرة لتطوير الوزارة وتخليصها في نفس الوقت من العناصر الفاسدة والدخيلة، والتي دخلت في مراحل متقدمة من بدء تأسيس الوزارة عام ٢٠٠٣ ولحد الان. لقد تجاوز عدد الذين تم الاستغناء عن خدماتهم بشكل اصولي ومحافظ على كرامة الشخص، وصل الى اكثر من ١٧ الف فرد ما بين ضابط وشرطي ومنتسب للوزارة... تم انهاء خدماتهم وتخصيص رواتب لهم بموجب القوانين النافذة في العراق.

– هل انتم متواصلون في هذه الجهود؟.

* نعم..الجهود مستمرة ولم نقل ان كل شيء انتهى، ولكن نشير إلى ان هذه العملية ليست بسيطة نظرا لانه هناك الان تحديات اخرى منها مواجهة الارهاب وعملية بناء الوزارة والعمل على تخليصها من هذه العناصر المذكورة، هذه الاعمال ليست بالبسيطة او اليسيرة على معالي السيد وزير الداخلية هناك توجيهات مباشرة من قبل معاليه لكل الوكالات والعاملين في هذه الوزارة بضرورة الالتزام بالقانون ومعالجة الامور بحكمة وشفافية دون اللجوء الى الوسائل التي قد تؤدي الى الاضرار بمصالح المواطنين. ومن هذا المنطلق نحن مستمرون في هذه الجهود وسوف نحقق انجازات في هذا الاتجاه لكن لا استطيع الان تحديد المدة المفترضة، للوصول بوزارة الداخلية الى مؤسسة خالية من كل الذين لهم يد في الجرائم التي ارتكبت سابقا في عهد النظام السابق او الذين تلطخت اياديهم بدماء الابرياء بعد تأسيس وزارة الداخلية. الجهود مستمرة وهناك قضايا عديدة معروضة على المحاكم والقضاء سيقرر مصيرها.

– ما هي الخطوات التي يمكن تحقيقها لاعادة المهجرين قسرا من مناطق مثل الدورة ومناطق اخرى؟.

* في الحقيقة وزارة الداخلية لم تعط لها القدرة للسيطرة الكاملة على بغداد، صحيح لدينا مراكز شرطة في اكثر من اربعة وخمسين منطقة في بغداد، لكن هناك تقاسم للمسؤولية بين وزارة الدفاع والداخلية. باستطاعة المهجر العودة الى مسكنه وهناك تعويضات قررها دولة رئيس الوزراء لهؤلاء المهجرين يستطيعون عن طريقها التعويض "وإن كان جزئي" عن ما فقدوه من اثاث منزلي، لحين استقرار الامور والعودة الى ممارسة حياتهم بشكل طبيعي. دور وزارة الداخلية في هذا الاتجاه دور ايجابي عن طريق مراكز الشرطة ودوريات النجدة التي تكون دائما على اهبة الاستعداد للتدخل في حال حدوث اية مشاكل لهؤلاء العائدين الى مناطقهم السكنية.

– هذا يعني انه ليست هناك خطط موضوعة من قبل الوزارة لاعاندة هؤلاء المهجرين، وانما فقط تقديم المساعدة لهم في بعض الامور؟.

* الوزارة تستوعب..هم يأتون وفق خطط قررها دولة السيد رئيس الوزراء بمشاركة كافة الوزراء، تبدأ منذ

استلامهم من الحدود العراقية السورية-الاردنية او من داخل اراضي هاتين الدولتين لحين دخولهم الاراضي العراقية وايصالهم الى بيوتهم، هذه الخطوات جماعية تتكفل بها الحكومة وليس وزارة الداخلية وحدها. وبعد اعادة اسكانهم في مناطقهم يكون لوزارة الداخلية الدور الكبير في حمايتهم ومساعدتهم لبدء الحياة من جديد.

– كيف تجد دور المكونات العراقية الصغيرة في تعزيز الامن داخل المجتمع العراقي؟.

* كانت هناك بعض المشاكل والارهاصات التي حدثت سابقا فالعراق مر بعدة مراحل منذ سقوط النظام البائد، الان والحمد لله نلاحظ ان كافة المكونات التي تكون الشعب العراقي تتعاون وتحاول بناء العراق من جديد. صحيح حدثت مشاكل كبيرة وبعض الامور وصلت الى حد الانفجار ولكن نلاحظ الان الكل يساهم ويواصل دعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة السيد رئيس الوزراء نوري المالكي. وهذه المكونات لا يمكن لها ان تنعزل عن الاخرى لان ظروف العراق وواقعه الجغرافي والسياسي يحتمان عليها الان وفي المستقبل العيش ضمن الخيمة العراقية الواحدة. هناك بعض الجهات التكفيرية التي حاولت المس ببعض المكونات التي تعتبر اساسية بنظرنا داخل العراق لكنها فشلت والمعادلة التي كانوا يحاولون وفقا لها انهاء وجود بعض المكونات قد فشلت والحمد لله. كل المكونات كما قلت تساعد وتساهم في دعم حكومة الوحدة الوطنية في العراق.

– نذهب الى محافظة نينوى، هل هناك خطوات جديدة منتظرة لتعزيز الامن هناك، وفق ما يتعلق بعمل الوزارة؟.

* محافظة نينوى من المحافظات المهمة والاساسية في العراق والكل يشهد بذلك، الارهاب والتكفيريون وشراذم البعث المنهار لجأوا الى هذه المحافظة الجميلة وحاولوا وفعلوا فعلا شنيعا بكل مكونات الشعب العراقي في الموصل، قتلوا اعدادا كبيرة من الكرد ومن الايزيدين وهدموا الكنائس، ودمروا الاقتصاد في هذه المنطقة ويحاولون الاستمرار في ذلك، ولكن الحكومة العراقية الان وصلت الى قرار بتطبيق فرض القانون في هذه المحافظة والسيطرة على كل الخارجين عن القانون مهما كلف الامر. لا يمكن ترك محافظة نينوى بيد نفر مجرم من اعداء العراق لكي يسرحوا ويمرحوا في هذه المحافظة كما فعلوا قبل فترة في حادثة الزنجيلي التي اودت بحياة الكثير من المواطنين الابرياء ودمرت العديد من البيوت والمحلات التجارية، الحكومة العراقية جادة ومصممة على تطبيق القانون في هذه المحافظة مهما كلف الامر.

– ما هي خطة الوزارة لدعم ملاكاتها بالطاقات الشبابية الجديدة؟..

* وزارة الداخلية مرت بمراحل عديدة من التطور منذ تأسيسها بعد انتهاء النظام البائد، وباعتقادي ان الوزارة سوف تكون من اكبر واهم الوزارات العراقية في المستقبل، لانها الوزارة الوحيدة التي تقدم الخدمات المدنية والامنية للمواطنين. سابقا كانت هناك عدة اجهزة امنية تعمل في الداخل، ولكن الان هناك جهاز مدني واحد يعمل فقط وهو وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية هناك دوائر كثيرة كالجنسية والحدود والمرور والدفاع المدني، كل هذه الدوائر ترتبط بصميم عمل وتطلعات واهتمامات المواطنين، لذلك للوزارة خطة لاستيعاب اعداد كبيرة من الخريجين من مختلف الاختصاصات وتدريبهم وتأهيلهم للعمل في المرافق التي هي تحت سيطرة وزارة الداخلية، ندرسهم علميا وعمليا ونؤكد على مراعاة حقوق الانسان وكيفية تطبيق القانون وفهم معنى المهنية في العمل التي هي ضرورية جدا ونحن الان بحاجة ماسة اليها دون الانحياز الى هذه الطائفة او تلك او العمل مع الاحزاب السياسية، وزارة الداخلية يجب ان تكون وزارة مستقلة بعيدة عن السياسية تعمل لخدمة كل الشعب العراقي دون تمييز. العمل جار على قدم وساق هناك خطط وضعت من قبل المتخصصين في الوزارة ومعالي السيد الوزير شخصيا يشرف على هذه الخطط وهناك اجتماعات اسبوعية ونصف شهرية وشهرية مستمرة للوقوف على مراحل تطبيق الخطة التي تخص تطوير الوزارة، فالعمل مستمر وليطمئن الجميع.

– هناك ظواهر كانت غريبة على المجتمع العراقي شوهدت بعد ٢٠٠٣ ومنها انتشار المخدرات، ما هي اجراءات الوزارة لتطويق هذه الظاهرة ومنع انتشارها؟.

* هذا سؤال مهم ويطرح نفسه، في الاونة الاخيرة تناقلت وكالات الانباء ومع الاسف اخبارا عن وجود بعض المناطق في العراق بدأت بزراعة نوع من انواع من المخدرات، وفي مناطق اخرى يتم تداول انواع اخرى المخدرات، في الحقيقة جهد الحكومة العراقية واضح في هذا المجال بالخصوص وزارة الداخلية الى جانب الاجهزة الامنية العراقية الاخرى، فالتعامل بالمخدارت والترويج لها والتجارة بها او حيازتها محرمة قانونا، والقانون العراقي فيه اجراءات مشددة في هذا المجال ولكن ما يؤسف له الان ان الحدود العراقية مع بعض دول الجوار مفتوحة وليست لدينا السيطرة الكاملة عليها، هذا ما استغله بعض النفر الضال والجهات الاجرامية التي عملت على توريد كميات كبيرة من المخدرات وتصديرها الى بعض الدول ومنها في الخليج. سياسة الحكومة العراقية في المرحلة المقبلة اعتقد ستكون شديدة في هذا المجال، وهناك جهاز متخصص في وزارة الداخلية يعمل على وضع الخطط اللازمة لكيفية الارتقاء بمستوى العمل في هذه المرحلة لكي نستطيع منع هذه الافة المدمرة ان تدخل الى المجتمع العراقي. وبرأيي هناك ضرورة لان تقوم وسائل الاعلام بكافة انواعها المرئية والمسموعة والمقروءة ومن كافة الجامعات بالتوعية لابناء شعبنا وطلبتنا الاعزاء على ضرورة تجنب استعمال هذه الموادالمحرمة لكي نستطيع المحافظة على البنية الاجتماعية الصلبة للشعب العراقي.

– سيادة الوكيل ذكرت بان ليس هناك سيطرة كاملة على الحدود العراقية مع دول الجوار، لنتوقف اكثر عند هذه الموضوع ماذا تفعل وزارة الداخلية في اتجاه ضبط الحدود؟.

* في وزارة الداخلية وكالة متخصصة في هذا الموضوع وقيادة قوات الحدود مرتبطة بها ولقد حاولت جاهدة لانشاء المراكز الحدودية بشكل يبرز الملامح العمرانية والمدنية مثل منافذ ابراهيم الخليل، ربيعة، طريبيل، والمنافذ التي تربطنا بدولة الكويت وغيرها.. هذا وقيادة قوات الحدود لديها قوات تقوم بتدريبها وتأهيلها وتوزيعها على نقاط حدودية على امتداد الحدود العراقية مع الدول المجاورة، لكن في الحقيقة الامكانات ليست كافية وهذا الامر يحتاج الى اموال كبيرة لشراء معدات متخصصة مثل الرادارات واجهزة التحسس لوضعها على حدود العراق الشاسعة، وحفر الانفاق ووضع الاسيجة الكهربائية وقبل كل ذلك يجب ان نعد ملاكا متخصصا متدربا تدريبا نوعيا واختياره بدقة من بين ابناء شعبنا ، وبنظري يجب ان تضبط الحدود بقوات مؤلفة من جميع طوائف وتلاوين الشعب العراقي، فنحن سوف نفشل اذا وضعنا في البصرة ملاكا حدوديا من اهالي المدينة او في السليمانية من اهالي السليمانية، فمسألة ضبط الحدود هي مسألة سيادية وانا اؤكد دائما بأن قوات ضبط الحدود يجب ان تكون مشتركة تضم كل مكونات الشعب العراقي وبعد تدريبهم وتأهيلهم بشكل جيد يتم توزيعهم على الحدود وتأمين مستلزمات معيشية لهم في تلك المناطق النائية مثل الكهرباء والماء والمستلزمات الاخرى.

– هناك من يعد استتباب الوضع الامني النسبي الذي تشهده بغداد الى توقف او احجام الميليشيات عن القيام بعملياتها، ما هو رأيكم حول هذا الموضوع؟.

* هذا السؤال مهم جداً والاجابة عليه يجب ان تكون واضحة، الميليشيات ساهمت بدور فعال في عدم الاستعجال بالتطور السياسي في البلد، وكما هو معلوم ان الميلشيات سواء التي تعمل مع العناصر الارهابية او تلك التي كانت تعمل خلف الحكومة العراقية، بعد ان صدرت لها اوامر بايقاف عملياتها وعدم مواجهة القوات الامنية العراقية والقوات المتعددة الجنسيات قامت حقيقة بايقاف تلك العمليات، كما وان ظهور الانكسار في القاعدة بعد ان تم ضربها من قبل افراد الصحوات في ديالى والانبار وجنوب وشمال بغداد كل ذلك ساهم في استتباب الامن وعودة الهدوء إلى مناطق كثيرة من العراق خصوصا في بغداد والانبار وديالى. هناك عوامل كثيرة ساعدت على عودة الامن منها التطور السياسي في العلاقات بين الاحزاب ومشاركة الاخيرة في دعم حكومة الوحدة الوطنية وهذه عوامل مهمة ساهمت وستساهم في عودة الامن الى بغداد ومناطق كثيرة من العراق.

– سيادة الوكيل لنركز اكثر على موضوع مجالس الصحوات، كيف تقيمون دورها في استتباب الوضع الامني؟.

* الصحوات ساهمت بداية في دحر القاعدة وضرب بعض التنظيمات المسلحة الاخرى التي كانت تقاتل ضد الحكومة العراقية بدعم واضع من التكفيريين وجهات اخرى، فمشاركة الصحوة في ضرب القاعدة وتطهير المناطق التي كانت تحت تصرفها واضح للعيان بأن لها اثرا ايجابيا، لذلك يجب ان يتم احتضان افرادها ضمن مؤسسات واجهزة الدولة وتدقيق خلفياتهم. وقد تزامن ظهور مجالس الصحوات مع وجود خطة لفرض القانون التي قامت بتنفيذها قوات الامن العراقية بأمر دولة السيد رئيس الوزراء، فالنتائج التي حققتها الخطة المذكورة الى جانب ظهور الصحوات وقيامها في ممارسة عملها الوطني لاخراج القاعدة والمرتبطين بها ادت الى انهيارهم واندحارهم باتجاه مناطق اخرى من العراق مثل الموصل وكركوك وتكريت..لذلك الخطة الان هي بملاحقتهم وعدم السماح لهم بانشاء قواعد او مخابئ كما حدث في اطراف بغداد والمناطق الاخرى، يجب الاستفادة من الصحوات في اعادة بناء ما تم تدميره في مناطقهم خصوصا في الرمادي وبعقوبة ومناطق اخرى في جنوب بغداد فهم شباب لهم قدرات كبيرة على الدولة ان تمنح لهم الفرصة وما يحتاجون اليه من شركات ووسائل اخرى لاعادة بناء مناطقهم فليس بالضرورة ان يتم تجنيدهم في الجيش او القوات الامنية العراقية.

الأرامل والمطلقات في العراق "قنبلة موقوتة"

بهرا، متابعات

في كل اسبوع يمتلئ مكتب النائبة في البرلمان العراقي سميرة الموسوي بعشرات الرسائل من الارامل من جميع انحاء العراق، حتى ان احداهن كتبت لها مستفسرة عن خيار ان تنفق ما تبقى لها من مال قليل على طفلها الرضيع، او على الطلبات المدرسية لابنها الاكبر.

وتواجه الموسوي، وهي ايضا رئيسة لجنة الشؤون النسائية في مجلس النواب العراقي، مصاعب حقيقية في الرد على استفسارات وطلبات واستعطافات الارامل العراقيات اليائسات، اللاتي يقدرن بين مليون إلى مليوني ارملة.

وعلى الرغم من ان العنف في مناطق العراق تراجع بقوة خلال الاشهر الماضية، إلا ان اعداد النساء ممن تركن بلا معيل او سند، في ازدياد، وعدد قليل منهن يحصلن على معونات مالية من الحكومة، ويخشى المسؤولون ان تكون عواقب الظروف الصعبة التي تعيشها هؤلاء النسوة مخيفة.

وتقول سميرة الموسوي "ماذا يمكن للارملة ان تفعل، الخروج عن السلوك السوي، فالارهابيون يستغلون المحتاجين واليائسين".

لا احد في العراق قادر على اعطاء رقم دقيق لعدد الارامل اللواتي اصبحن بلا معيل خلال العهد الدموي للرئيس العراقي السابق صدام حسين، وخلال الحرب العراقية الايرانية التي امتدت من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٨، وحرب الخليج عام ١٩٩١، والعنف الطائفي الذي عصف بالعراق منذ الغزو الامريكي له عام ٢٠٠٣.

وتقول سميرة الموسوي، استنادا إلى ارقام وزارة التخطيط التي تعود إلى منتصف عام ٢٠٠٧، ان عدد المطلقات والارامل في العراق اقترب من مليون امرأة، من مجموع ٨،٥ مليون امرأة في العراق تتروح اعمارهن بين الخامسة عشر والثمانين من العمر.

لكن نرمين عثمان وزير شؤون المرأة بالانابة تضع الرقم عند اكثر من مليوني ارملة ومطلقة، في بلد يقدر عدد سكانه، حسب آخر الارقام، بنحو ٣٠ مليون نسمة. لكن مهما كان الرقم، تقول الموسوي ونرمين عثمان ان النساء اللواتي فقدن معيلهن الرجل منذ غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة، يعانين بشكل متزايد من الحرمان وعدم القدرة على اعالة انفسهن او اطفالهن.

ومع اتساع نفوذ التيارات الاسلامية المحافظة في العراق خلال الاعوام الاخيرة، صارت فرص النساء الوحيدات في لعب دور في المجتمع او الاقتصاد العراقي ضئيلة، وسيجد العديد منهن انفسهن حبيسات البيوت وعاجزات عن اعالة انفسهن، وعلى الاخص في المناطق والاحياء الفقيرة.

في هذا الاطار قالت نرمين عثمان ان عدد الارامل في تزايد مستمر، وان "الوضع بات مثل قنبلة موقوتة، وخصوصا ان الكثير منهن ما زلن يافعات وشابات وهن حبيسات البيوت".

لكن سميرة الموسوي تقول، في تصريحات نقلتها وكالة رويترز للانباء، ان الارامل في عهد صدام حسين كن يمنحن رواتب شهرية وسيارات وقطعة ارض وقرض عقاري لبناء بيت عليها، وهو ما ساعد في التخفيف من ازماتهن، على الرغم من وحشية نظام صدام حسين، لكن تلك المساعدات توقفت منذ سقوط هذا النظام.

ويقدر عدد الارامل اللواتي يحصلن على معونات حكومية بنحو ٨٤ ألف ارملة، وبمعدل يتراوح بين ٤٠ إلى ٩٥ دولارا شهريا، حيث تنتقد الموسوي هذا الوضع وتقول انه ليس سوى مهدئ وليس علاجا فعالا.

يشار إلى ان اللجنة المختصة بشؤون المرأة في البرلمان العراقي رفعت مسودة قانون يمنح النساء اللواتي بلا معيل مسكنا، حتى يجنبهن عواقب الانزلاق في مهاوي البغاء، او الاستغلال من قبل المسلحين.

إلا أن المناشدات التي رفعت إلى حكومة نوري المالكي، لم تجد اذانا صاغية، فمشروع القانون هذا لم يصل إلى مرحلة التصويت، على الرغم من ان البرلمان قد بحثه في قراءتين.

وتقول سميرة الموسوي ان الحكومة منشغلة بالقضايا السياسية والامنية، ونسيت الامور الاخرى، وهذا الرأي وجد صداه عند وزير العمل والشؤون

الاجتماعية محمود الشيخ راضي، الذي قال ان وزارته لا تقدم إلا القليل جدا للارامل، لكنه قال ان هذا هو المتوفر في ميزانية الحكومة.

ويشير تقرير صدر عن جمعيات اغاثة ومعونة تعمل في العراق إلى ان نحو ٤٣ في المئة من العراقيين يعيشون "في فقر مطلق"، وهناك اربعة ملايين آخرين على الاقل بحاجة إلى معونات غذائية، ويفتقر نحو ثلثي اطفال العراق إلى مياه صحية نظيفة صالحة للشرب.

كما تواجه الارامل المحتاجات للمعونة عراقيل وعوائق بيروقراطية حكومية شديدة التعقيد تجعل امر الحصول على مساعدة اشبه بالمستحيل.

المقاهي الأدبية أبرز الغائبين عن بغداد

عن موقع باب

أصبحت المقاهي الادبية الشهيرة في بغداد التي تقع جميعها في شارع الرشيد امكنة مظلمة وملاذا لكبار السن والعاطلين عن العمل الذين يجدون فيها خلاصا من جحيم النهار.

ويقول الشاعر والاعلامي عبد الزهرة زكي ان "انحسار المقاهي الادبية وغيابها عن الاجواء الثقافية بعد ٢٠٠٣ يعود للظروف الامنية التي سادت البلاد خلال هذه الفترة".

وعزا ذلك الى "حذر المثقفين من تجمعهم في مكان محدد مما سيجعلهم عرضة الى خطر الجماعات الارهابية التي ترصد مثل هذه الاماكن والملتقيات لذا عزف الكثير عن التوجه الى هذه المقاهي".

ومقهى "الزهاوي" الواقع في شارع الرشيد قرب باب المعظم هو اقدم هذه المقاهي وعلى بعد امتار منه قبالة جامع الحيدر يقع مقهى "حسن عجمي". وفي شارع المتنبي المتصل بشارع الرشيد هناك مقاهي "البرلمان" و"الشابندر" الذي شهد تاسيس اول اتحاد للكتاب العراقيين.

اما مقهى حسن عجمي، فكان مجلسا للكتاب والمثقفين من اجيال مختلفة بينهم كمال سبتي وعبد الزهرة زكي والراحل محمد شمسي وهو من ابرز كتاب ادب الرحلات وقصص الاطفال ومالك المطلبي والروائي عبد الرزاق المطلبي والشاعر علي العلاق واخرون.

ويرى الكاتب والاعلامي جمال كريم ان "اندثار هذه المقاهي وتحولها الى مجرد ذكريات فقط لدى المثقفين يعودان الى التسعينات عندما اعتقدت السلطات الحاكمة اذاك ان هذه المقاهي تشكل خطرا عليها".

ويتابع "يمكن القول ان الاندثار بدا فعليا منذ الثمانينات نتيجة مغادرة نخب المثقفين بسبب مضايقات السلطات التي جندت البعض لمراقبة المقاهي بل وصل الحد الى التفكير بازالتها تحت مبررات كثيرة".

وكان مقهى الزهاوي الذي يحمل اسم الشاعر والاديب جميل صدقي الزهاوي، ملتقى فرسان القصيدة العمودية خلال العقود الاولى من القرن الماضي. كما كان مسرحا للخلاف بينه وبين نده معروف الرصافي.

ويرى كريم انه "مع الظروف الامنية بعد احداث اذار ٢٠٠٣، بلغ انحسار المقاهي الادبية الشهيرة في بغداد ذروته حتى اصبحت مجرد مخزونات للذاكرة الثقافية (...) فالعامل الامني فاقم الواقع المؤلم لهذه المقاهي".

ولم يبق من تلك المقاهي حاليا سوى ارائك قديمة بالية يأوي اليها كبار السن والمتقاعدون والعاطلون عن العمل للانزواء في اركانها المظلمة بغية تمضية الوقت.

وبدأ مقهى الزهاوي يستقبل الزبائن في ١٩١٧. وقد قاوم عوامل الزمن كما خضع للتجديد اكثر من مرة وتمكن بذلك من الحفاظ على معالمه بعد ان اصبح تابعا لامانة بغداد. لكنه يفتح ابوابه في اوقات متفاوتة تبعا للحالة الامنية في محيطه. وكان شاعر الهند طاغور زار المقهى عندما جاء الى العراق والتقى فيه الشاعر الزهاوي خلال ثلاثينات القرن الماضي.

ومن ابرز رواد المقهى عالم الاجتماع العراقي علي الوردي والشاعران محمد مهدي الجواهري وبدر شاكر السياب. وفي تسعينات القرن الماضي وبعد بداية انحسار مقاهي الزهاوي وحسن عجمي والشابندر، وجد بعض الادباء والكتاب مقهى "الجماهير" قرب جريدة "الجمهورية" في باب المعظم مكانا بديلا للتجمع بشكل يومي.

وكان المقهى ملتقى للادباء والصحافيين والفنانين التشكيليين لقربه من اكاديمية الفنون الجميلة ايضا. ويؤكد زكي ان "مقهى الجماهير يظل المكان الاساس لملتقى الادباء بشكل يومي خصوصا وان رواده من المثقفين منسجمون في الرؤى والافكار".

وعرفت مناطق اخرى من العاصمة مقاه كانت ملتقيات للمثقفين والفنانين بينها مقهى "الواق واق" في حي الاعظمية. ويعود تاريخه الى اربعينات القرن الماضي ومن ابرز رواده الفنان الراحل جواد سليم والشاعران بلند الحيدري وحسين مردان.